

ولهذا المفهوم أهمية بالغة في كونه يعين في تحقيق العدالة الناجزة من خلال إعطاء القاضي مكنته الفصل في الدعاوى - التي تخصص فيها - بوقت زمني قياسي وبحهد أقل ومع نسبة خطأ محدودة جدا نظراً لشخصه في ذلك المجال مقارنة بقاض لم يتخصص جاءت هذه الدراسة لتعالج مسألة مدى ملاءمة تطبيق فكرة تخصص القضاء على وبالنتيجة معرفة ما إذا كان ذلك يسهم المنهج التحليلي من خلال تحليل المعطيات المتاحة والنصوص القانونية إليجاد صورة واضحة عن مدى تأثير تخصص القضاء في حسم النزاع، المنهج المقارن مع الدول التي تبني فكرة تخصص القضاء ومدى استفادتها من ذلك غني الأول ببيان مفهوم تخصص القضاء وتمييزه الثاني استعرض مميزات تخصص القضاء وعيوبه كما بينها الفقه الحديث، المبحث الثاني أثر القضاء المتخصص في النظام القضائي العماني والأنظمة القضائية حيث عالج في مطلب الأول أثر القضاء المتخصص في النظام القضائي وبحث في المطلب الثاني تجارب القوانين المقارنة بشأن القضاء المتخصص . ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن القضاء العماني لا يأخذ بمفهوم تخصص القضاء رغم أن العاملين في السلك القضائي من قضاة وأعضاء ادعاء عام يرون أن القضاء المتخصص بات ضرورة لا مناص منها وأنه لا يمكن بأي حال من ذلك إلى إخلال بأمان القاضي وضياع الحقوق المجتمعية والمؤسساتية وإفراغ رؤية ٢٠٤٠ من غاياتها والسيمما أن العالم أجمع يتوجه إلى التخصصية وتأهيل القضاة في عمان والباحثان توصيان بتفعيل مبدأ التخصص القضائي على أرض